شرح اختصار علوم الحديث
لابن كثير (٧٠١-٧٧٤)
(١)

* اسم ابن كثير : أبو الفداء ، عماد الدين ، إسماعيل بن عمر بن كثير — الدمشقي .

* مصطلح الحديث :
. المصطلح : اتفاق طائفة من الناس على شيء ما .
ويقول العلماء : لكل علم اصطلاحه . أي : هذا يتفقون به ، مع جواز استعمال اللفظ من فن في فن آخر .
. مثلاً :
. الخبر : الحديث - النقل .
. العلة : الصرف - الحديث - أصول الفقه .
. المخرج : التخريج - الحديث .
. التتبع : الأصول - " .
. الشأن : الحديث - السيرة .

* لفظ الثقة ، يشمل العدالة والضبط .
وأحياناً على العدالة فقط . مثلاً : (ثقة ضعيف الحديث - ثقة لا يحتج بحديثه) (وثقة ضعيف) .

. لفظ (كذا) بعض العلماء يطلق (كذا) على الصحيح .

* سبل معرفة المصطلح :
(١) الاستقراء : بسبر كلام أهل العلم .
(٢) التنصيص : أي ينصون على ذلك سواء كان اصطلاحاً خاصاً أو عاماً ، مثل ، (كذا الصحيح) و (كذا عند الترمذي) وشرحه في مقدمة الصحيح الحديث الذي ، كان (وعلامة المنكر في حديث الحديث إذا ما روت رواية للحديث على رواية غيره من أصل اللفظ والرضا خالفت

روايته رواية أو لم تكن متواترة فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك كان موجود الحديث غير مقبول ولا مستعمله).

* المقدمة :

[الأسئلة]

١) ما هي سبل معرفة هذا المصطلح الحديثي .
٢) اذكر ثلاثة من أنواع الحديث من حيث القبول والرد .

* مقدمة الحديث ٤ ذكر العراقي في التقييد والإيضاح أن أبا سليمان الخطابي هو أول من قسم الحديث للأقسام الثلاثة في معالم السنن. وقال ابن تيمية وابن القيم وابن رجب أن أول من قسم الترمذي في جامعه. ومحل النزاع ليس في وجود هذه الأنواع وإنما في الحكم على كل قسم بالصحة أو الضعف على انفراده، مع الاتفاق على وجوده. وقد ورد في كلام الشافعي وأحمد والبخاري وغيرهم.

• وأكثر الترمذي من استعمال (الحسن) وهذا لا يعني أنه قسم مستقل عنده وليس مجرد استعمال اصطلاحي نكرة دليل على أنه قسم مستقل عنده، بل دليل كثرة استعماله مصطلح (الغريب) في جامعه، وقد ورد كلا من الحسن والغريب في ترجمة الجامع في كتاب العلل، ومثلنا لكل نوع منهما. ولم يرد عنه التصريح بأنه قسم مستقل، ولكن أبا سليمان الخطابي صرح بذلك فقال ٤ (يقسم إلى ثلاثة أقسام).

* مقبول الحسن ٤ وقد ورد كلام لبعض أهل العلم يوهم رد الحسن وعدم قبوله وقد يرد ذلك، وهذا مع التتبع من أهل العلم على قبوله.

(ل) الإمام الذهبي ٤ قال ٤ (حد الحسن باصطلاحنا الجزئي الذي لا يخلو إسناده من لين، أو إرسال خفي ونحوه مما لا يوجب تركه، ويكون متن الحديث قد عرف بنقل مثله أو بما يعضده، وله شواهد تؤيده، فهذا الحديث الحسن يحتج به وعليه مدار أكثر الحديث، وهو الذي يتفاوت فيه الناس في التصحيح والتحسين، فهذا صحيح عند زيد، حسن عند عمرو، ضعيف عند بكر، وهذا كثير جدا، وهو الذي كان عليه أمر الصدر الأول، وبه يقول أكثر الفقهاء، وعليه بنى أبو عبد الله البخاري وأبو عيسى الترمذي وأبو داود رحمهم الله تعالى) [السير]

• وقال ٤ ويجيء حديث من أدنى مراتب الصحيح، ومن أعلى الحسن وبهذا يظهر لك أن الصحيح قد يروى الصحيح وما هو أصح منه، وإذا سمعت قولنا في الصحيح الذي لا نزاع فيه، والصحيح الذي هو محل نزاع يظهر لك أن الحسن قسم داخل في الصحيح، وأن الحديث النبوي قسمان ليس إلا ٤ صحيح، وهو على مراتب، وضعيف وهو على مراتب. والله أعلم.)

١) ابن تيمية ، قال : (وأما قسمة الحديث الى صحيح وحسن وضعيف فهذا أول من عرف أنه قسمه هذه القسمة أبو عيسى الترمذي ولم تعرف هذه القسمة عن أحد قبله ، وقد بين أبو عيسى مراده بذلك .)

وقال : وأما من قبل الترمذي من العلماء فما عرف عنهم هذا التقسيم الثلاثي بل كانوا يقسمونه الى صحيح وضعيف ، والضعيف عندهم نوعان ، ضعيف ضعفاً لا يسقط العمل به ، وهذا يشبه الحسن في اصطلاح الترمذي ، وضعيف ضعفاً يوجب تركه وهو الواهي ، وهذا موجود في كلام الإمام أحمد وغيره .

٢) ابن القيم ، قال : (وليس الضعيف في اصطلاحه - يعني أحمد - هو الضعيف في اصطلاح المتأخرين ، بل هو والمتقدمون يقسمون الحديث الى صحيح وضعيف وأدخل في الضعيف حسب مراتبه ، وأول من عرف أنه قسمه الى ثلاثة أقسام أبو عيسى الترمذي ، ثم الناس تبعوه بعده ، فأحمد يقسم الضعيف الذي هو حسن عند غيره الى القياس ، ولا يلتفت الى الضعيف الواهي الذي لا يحتج به بل ينكر على من احتج به وذهب اليه . [الفروسية]

٣) ابن رجب الحنبلي ، قال : لا بأس بتخريجه من هذا في شرح العلل .

* وليس معناه ، أن الحسن غير محتج به ، وإنما المقصد النظر للرواية التي هي ضعيفة في ذاتها دون اعتبار المقصدات التي ترتقي لدرجة القبول والاحتجاج مثلاً ، أحمد يقول في التسمية في الوضوء ، (لا يثبت فيه حديث) ومذهبه الوجوب والاستحباب روايتان ، وبيانه ، ضعف الحديث من جهة القرائن روايته ، أما بالمجموع تصل للقبول .

. وذهب ابن علية ليحيى بن معين فقال ، يا أبا زكريا ، كيف حال حديث ؟ فقال يحيى ، أنت مستقيم الحديث . فقال ابن علية ، وكيف عرفت ذلك ؟ قال ، عارضتها بحديث الناس .

. والحسن ، يكون باعتبار راويه لا روايته . كقولهم ، إسناده حسن وهذا حديث صحيح .

* الحديث الصحيح :

• وصفة الحديث المتصل ان يخلو اسناده من سقوط فيه ، بحيث يصح تحمل كل راوية شيخه .

• وقال ابن معين عن سئل عن كتاب الليث ابي صالح : الثبت ثبتان : ثبت صدق وثبت كتاب ، وابو صالح ثبت كتاب .

[الأسئلة]

(1) الحديث السابق ، هل هو مندرج تحت الصحيح أم الضعيف ؟
(2) هل هناك فرق بين الشاذ والمعلل ؟

* أصح الأسانيد : وهي تفيد أرجحيته على غيرها.
• وإطلاق : (أصح شيء في الباب) ولا تفيد دائماً معنى الصحة والثبوت وإنما أرجحيته على غيره من أحاديث الباب.

• وقد يُقدَّم حديث ليس موصوفاً بـ(أصح الأسانيد) على إسناد هو أصح الأسانيد، إذا قد يعرض للمفضل ما يجعله مرجوحاً.

[~٢٢٧٢٠٠]

*تقديم صحيح البخاري :

* الانتقادات على الصحيحين : البخاري رحمه الله قد يرجح بعض الأحاديث التي فيها مقال إسنادية وفيها بعض الإشكالات، فبيّن بعض العلماء الذين ينقدون هذا الإسناد لكن المتن صحيح. وأحياناً يشرط في باب الشواهد والمتابعات لا في مسائل الأصول، فيقدمون الباب أصح ما كتبه ثم يعتضد بالشواهد والمتابعات؛ على سبيل الاستشهاد والاستئناس لا على سبيل الاحتجاج والاعتماد.

• وبالمعارضة عند كتابة علل أبي زرعة الرازي انتقد بعض الأحاديث والرواة، فكان جواب مسلم: إنما أخرجت من حديث هؤلاء ما رواه الثقات. أي كما رواه هؤلاء رواه الثقات مما يدل على صحة المخرج.

• وقول البخاري: أصح ما في الباب حديث صحيح، توجيهه:
١) الحديث يطلق على المرفوع والموقوف والمقطوع.
٢) يراد به السند كما قال شعبة: أصح أربعة عشر حديثاً في الدنيا بيّن شعبة حتى الساعة على الكتف. وهو حديث واحد.

• الفرق بين الشاذ والمعلول: فيه خلاف بين أهل العلم، هل هما مترادفان أم مختلفان. عند من فرق جعل المعلول بالمخالفة، والشاذ بالتفرد مما لا يحتمل تفرده.

[الأسئلة]

١) ايراهيم صيتًا الثلاثة ام ماذا ؟
٢) اذكر شرائط امكن على الحديث بأنه على شروطها .

* شرط البخاري ومسلم: البخاري ومسلم ينتقيان من حديث الراوي ما يرجح فيه أنه لم يخطئ فيه وأصاب.

* ليس كل حديث أعلّه ابن خزيمة في صحيحه ضعيف عنده، وإنما أصاب فيه يكون: (لم يصح عنده) أو (في القلب منه شيء) (فإن فلاناً تفرد به كذا)، أصاب فيه الإسناد.

* قال الشيخ: والواقع أن كلام ابن الصلاح لم يشمل هذا المراد لم يقل بأن التصحيح والاختيار، ولم يقصد هذه المسألة بالمرة، وإنما قصد الأحاديث التي تتضمنها الكتب والأجزاء المشهورة والتي يكون الأصل في الكتب المشهورة المتداولة فهذا لا يحكم عليه.

* ابن خزيمة لم يشترطوا انتفاء العلة، بعض يشترط لكن ما ظهرت علة - يخرجونه.

[الأسئلة]

س: رتب هذه الكتب: الصحيح - المستدرك - ابن خزيمة - ابن حبان.

ج: هل في المستدرك أحاديث موضوعة؟

* قول ابن كثير: كان بعض الحفاظ متساهلا يقدمه على ابن تيمية.

* إطلاق الصحيح على النسائي: باعتبار التغليب، أو صحة الأصل لا صحة ما فيه بالنظر للأسانيد.

* قوله: له أصل، أو صحيح الأصل أي له أصل صحيح، فيشمل: أن يروى ثابت الرواية، وبيان سنده، الصحة.

* أكثر العلماء لا يشترطون في سنن ابن ماجة في الأصول ولذلك يقولون: الأصول الخمسة، وأول من نقل ذلك ابن طاهر في شروط الأئمة الستة، وعللوا بأن ما فيه من صحيح موجود في الخمسة، وما فيه من ضعيف فهو أشد ضعفاً، وأقره النقل على ابن الصلاح.

* وقد يجد حديث في الموطأ أو المسند أعلى رتبة من حديث صحيح في الصحيحين وهذا باعتبار التفتيش في العمل.

[الأسئلة]

(١) ما معنى قول الترمذي وسنن النسائي بالصحيح؟

(٢) ما هي الأصول الخمسة؟

* استعمال مصطلح (الكذب) ، هناك توسع في استعمال لفظ الكذب تاميماً يطلقونه ولا يريدون به الكذب لذاته ولا الكذب لغيره ، وانما يريدون الخطأ — اللغوي ، أي قبيح القبوح إليه ، مثلاً :

• قول إبراهيم النخعي : كانوا يرهبون اذا جلس الرجل أن يذكر حسان حديث أو أحسن حديثه ، وعلق الخطيب في الكفاية : عنا إبراهيم يقول (أخطأ) أي الغرائب ؛ لأن الغريب غير المألوف يستحسن الكذب الشهور المعروف وأصحاب الحديث يدورون على النكارة بهذه العبارة .

• قال أحمد ، اذا سمعت أصحاب الحديث يقولون ، هذا حديث غريب ، أو غائلة فاعلم أنه حديث مطأ أو غلط ، لأن الحديث الصحيح لا يرد له اسناد أو دخل حديث في حديث ، ولو كان قد رواه شعبة وسفيان . واذا سمعتهم يقولون هذا حديث لا بأس به ، فاعلم أنه حديث صحيح .

• وقيل لشعبة بن الحجاج ، يا أبا بسطام ، لم لا تروي عن عبد الملك بن سليمان الغزري ، وأحاديثه حسان ؟ قال ، عن حسن فررت .

• وقال يحيى بن معين في ضعيف ، كأنه شيطان على حديث ، وهو موجود في علل ابن أبي حاتم ، والأفراد والغرائب للدارقطني ، وفي الكفاية ، وعقد الرامهرمزي في كتابه باباً ذكر أن يروي أحسن قائلة .

• ويطلقون الكذب على الخطيئة الاسنادية كالقبح ورواية الأقران ، قال السيوطي ، وشاع رد كل ما في القرينة من * صاحبه فقد قبح حسن)

ومن ذلك ما رواه أبو يعلى الخليلي في الارشاد من طريق ابراهيم بن أبي اسحاق عن محمد بن كثير الصيصي ، قال ، حدثنا حسن عن عبد الله في رواية الأقران ،

. وفي الصحيحين إذا اشتمل على هذا الحديث زائد فهو للك ، ومنه قول مالك في حديث تغليس الصبح ، فضائل حديث ... وقال ابن عبد البر ... حديث صالح إذا تفاعل الله عليه تلقته ... ، هذا حديث ... وليس له إسناد يصح ، وشهرة الراوي في التقييد والإيضاح .

. وكذلك قول بعض الدوري في شيخ الأصفهاني ... أن في مشايخي ... مثله ، وعلق عليه الذهبي ، يحتمل أنه أراد بذلك الحديث الإتقان ، لو أنه يتبع الشيوخ المليحة فيدخلها ... أن أراد على الإسناد وتركه الشاذ والمنكر ... .

[الأسئلة]

(١) أذكر مثالاً لكل من المنكر في الإسناد والمتن .

(٢) ... يتضح به صحة ... لمعرفة العلل .

شرح اختصار علوم الحديث

(٧)

* تعريف الحديث الحسن : تعددت تعريفات العلماء للحديث الحسن ، ومن هذه التعريفات :

(١) الخطابي : هو ما عرف مخرجه واشتهر رجاله ، وعليه مدار أكثر الحديث وهو الذي يقبله أكثر العلماء ، ويستعمله عامة الفقهاء .

- (ما عرف مخرجه) : أي ليس شاذاً ولا منكراً . أي صحيح الرواية ولكنه ضعيف ، أو موضوعاً معروفاً عن راويه .
- (واشتهرت رجاله) : أي مدار مجاهيل . وقال الخطابي ابن حجر ان تعريف الإمام الخطابي بيّن الصحيح والحسن بوصف الحسن بالشهرة يفهم منه أن هذه الشهرة دون شهرة الصحيح ، أو الشهرة بوصف الخطأ والاتقان .

(٢) الترمذي : كل حديث يروى لا يكون في إسناده متهم بالكذب ، ولا يكون الحديث شاذاً ، ويروى من غير وجه نحو ذلك .

(٣) الراوي قليل الخطأ ، لا يتهم بالكذب .
(٤) لا يكون الحديث شاذاً .
(٥) يروى نحوه من وجه آخر .

(٣) ابن العربي : الذي فيه ضعف قريب محتمل .

* ويقبل في باب التقوية ما يحتمل فيه الضعف يسيراً كالمرسل ، سوء الحفظ ، والاختلاط ، أما ما يتبين خطؤه لا وصل له في هذا الباب .

[الأسئلة]

(١) ما معنى مخرج الحديث ، ومتى يكون مشهوراً ؟
(٢) هل الحديث الحسن يصلح أن يحتج به ؟

* الترمذي أول من استعمل مصطلح الحسن، وليس أول من استعمله، فقد وجد قبله وبعده.

* وقال أبو داود: ذكرت فيه الصحيح وما يشبهه ويقاربه، فيدل: هو الحسن.

* نقل ابن الصلاح: ما وجدناه في كتابه مذكورا مطلقا وليس في واحد من الصحيحين ولا نص على صحته أحد، فهو حسن عند ابن داود.
• تعليق: وجائز أن يكون صحيحا عنده، إذ شرط البخاري ومسلم فوق شرط الصحيح.

* قول الترمذي: (حسن صحيح): شرح الترمذي مصطلح الحسن في ترجمة الجامع وصف الذي مثل: لا يكون شاذا، ويروى من غير وجه، ولا يكون في سنده متهم بالكذب.

الأسئلة:
(١) اذكر خلاصة الحكم في ما سكت عنه أبو داود؟
(٢) ما معنى قول الترمذي: (حسن صحيح)؟

• وقد تتعدد أسباب الضعف في الحديث الواحد فتتعدد بذلك الوصف تلافاً لسرح الأستاذ الفاضل.

• السند: قول (اتصل) أي: ظاهره الاتصال، لأن صنيع العلماء والأئمة في الأسانيد يدل على ذلك.

• إذا وصلت أحد الرواة على الحديث بأن سند فلا تبادر بقول: إنه حكم بصحته، إلا بعد معرفة الاصطلاح منه في ذلك. [٢٠٠٤/٥/٢٠]

• المرسل: يشمل ما أضافه التابعي وهو في الاصطلاح يتضمن هذا الرفع.

• الموقوف: وهو ما نضاف إلى الصحابي، كأن الراوي وقفه به عند الصحابي ولم يتعد به النبي صلى الله عليه وسلم.

• المقطوع: وقد وقع في عبارة الشافعي والطبراني وابن أبي حاتم: "بدم الاتصال".

• قول: (تيمية)

[الرسالة]

فالصحيح وصف الحديث بكونه شاذاً أو معلولاً.

• قول التابعي: (من السنة كذا) هل له حكم الرفع؟

• تعدد أسباب الانقطاع، ويتابعه تعدد الأنواع حسب:
(١) موضع السقط.
(٢) عدد السقط...

• الحديث المرسل، والكلام عليه من جهتين:
(١) تعريفه.
(٢) حكمه.

• قال الشافعي: مراسيل أبي العالية الرياحي رياح، مع أنه من كبار التابعين وصف الذي أرسله صحيح الموصول من الطرق، وذلك لأنه لا يرسل ما يردي سنده.

• كلام الشافعي في الرسالة على المرسل، ص ١٩٨-٢٠١، ط٢ حلبي.

• فائدة: وقد يقول التابعي عن (صحابي) عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ويكون منقطعاً لأنه لم يسمع من ذلك الصحابي.

• وإذا جاء إسناد (عن رجل عن (صحابي)) هل هو متصل أم منقطع أم مرسل مع الموافقة على إرساله؟ ولكن اختلف اصطلاح لفظي.

[الأسئلة]
(١) اذكر أجمع تعاريف الحديث المرسل.
(٢) ما شرط الاحتجاج بالمرسل؟

• إذا وصف في الإسناد بهما ، هل يعد متصلاً أم لا ؟ قال بعض أهل العلم : هو من قبيل المنقطع لأنه ذكره وسماه ولم يسمع منه . لكن إن قال : (حدثني رجل -) ... ؟

• التدليس والانقطاع ، والتدليس هيئة الإسقاط وهو ليس قيداً للانقطاع .
• ... والإرسال الخفي ، والإرسال الخفي عند بعض أهل العلم نوع من التدليس .

* قول التابعي : إذا اتت من وجه آخر مسند عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أو كان من المغيبات فقد تكون مرسلة أو منقطعة .

* المعضل ، دلة استعمال في كلام أهل العلم كما بين ، والجوهري وليس له علاقة بالإسقاط والانقطاع وإنما المراد ، اشتغلت الشديد أو المشكل

الأسئلة

(١) قد يطلق المعضل بمعنى المشكل ، مثل لذلك .
(٢) يحكم أهل العلم أحياناً بعدم الاتصال مع وجود التصريح الراوي بالسماع من شيخه على ذلك .

شرح اختصار علوم الحديث

(١٤)

* المعاصرة: وليس معناه: كل عاصر شيئاً ما عاصر شيئاً، بل اشتراط أهل العلم سماع الطالب الحديث بعد بلوغه سن عشرين أو الثلاثين. يعنون بكلامهم أهل العلم على هذا النحو. * وهذه ليست قاعدة مضطردة في جميع بلدان الدنيا فما يكون في بلد ما، لا يكون في بلد آخر. ولا يضبط هذا الأمر قاعدة كلية منقولة: (كل من عاصر فقد أدرك ... وسمع). والضابط ليس مطرداً.

- القاعدة العامة: تستثنى من بعض المسائل، مثلاً:
- زيادة الثقة مقبولة.
- تفرد الثقة صحيح، والصدوق حسن، والضعيف ضعيف.
- كل من عاصر فقد أدرك.
- المرسل من نوع المردود.

[الأسئلة]

(١) متى يختلف الحكم في (ب) و (أ)؟

(٢) ما حكم تدليس الشيوخ؟

* والتدليس ليس نوعاً مستقلاً، بل هو هيئة الإسقاط للراوي.

* قول ابن عيينة: الزهري، فقال: حدثنا عبد الرزاق عن معمر عن الزهري.

• وقد تجد أهل العلم يستعمل (المدلس) و(المرسل) مأخوذاً بطريقة واحدة لا فرق بينهما.

• سرقة الحديث: هو ترتيب الأسانيد على المتون، وهو أخطر نوع من التدليس. الذي يسقط من صدره وهو أنه سمعه من شيخه.

• وشرط تدليس التسوية: بقاء شيخ المدلس بعد إسقاط شيخ مؤقته.

• القاعدة العامة: من كان موصوفاً بالتدليس يعامل معاملة المدلس، ومن كان غير موصوف به يعامل معاملة غير المدلس.

[الأسئلة]

١) متى يقبل حديث من عرف بتدليس التسوية؟

٢) ما الوقت بين التدليس والسرقة؟

* قول ابن عمار الحليلي : يشذب ثقة أو ليس ثقة . وورد كلام له آخر يقول فيه : شيخ : ثقة أو ليس ثقة . والشيخ هو الصدوق الذي لا يبلغ درجة الأئمة الحفاظ الذين رحلوا واشتهروا ، فمثل ذلك لا يمكن أن يتفرد ولا يحتمل تفرده .

* وكلام الشافعي في الشاذ ، ليس مضطرداً ، فلا يفهم منه أنه رواية ثقة ، بل - وعلى ما رواه الصيرفي .

* الشاذ والمنكر ، واستعمال العلماء يقضي بأن الشاذ والمنكر شيء واحد ولا يفرقون * وقد ورد عن أحمد وأبي داود والنسائي ما يدل على تفرد الثقة وليس الثقة ، وعلى المخالفة والغلط على حد سواء .

* ولا يفوت من كلام الشافعي - رضي الله عنه - أنه يشترط الشاذ بمخالفة الثقة .

[الأسئلة]

(١) ما معنى قول المحدثين : (فلان شيخ) ؟

(٢) ما وجه إطلاق النكر على أحاديث بعض الثقات ؟

* قول ابن عمار الحليلي : يشذب ثقة أو ليس ثقة . وورد كلام له آخر يقول فيه : شيخ : ثقة أو ليس ثقة . والشيخ هو الصدوق الذي لا يبلغ درجة الأئمة الحفاظ الذين رحلوا واشتهروا ، فمثل ذلك لا يمكن أن يتفرد ولا يحتمل تفرده .

* وكلام الشافعي في الشاذ ، ليس مضطرداً ، فلا يفهم منه أنه رواية ثقة ، بل - وعلى ما رواه الصيرفي .

* الشاذ والمنكر ، واستعمال العلماء يقضي بأن الشاذ والمنكر شيء واحد ولا يفرقون * وقد ورد عن أحمد وأبي داود والنسائي ما يدل على تفرد الثقة وليس الثقة ، وعلى المخالفة والغلط على حد سواء .

* ولا يفوت من كلام الشافعي - رضي الله عنه - أنه يشترط الشاذ بمخالفة الثقة .

[الأسئلة]

(١) ما معنى قول المحدثين : (فلان شيخ) ؟

(٢) ما وجه إطلاق النكر على أحاديث بعض الثقات ؟

• وعلل الأحاديث خاصة بحديث الثقات ، ولا يحكمون على الضعيف بأنه معلول وإن وجد ذلك في كلامهم فعلى ندور .

• اشتهر العلماء الزيادة من باب المخالفة ؛ لأنهم اشترطوا سكوت الباقين بمثابة التصريح بنفي الزيادة إذ لو كانت موجودة لذكرها . وسيأتي الدارقطني اختلف فيه على ملك وبذكر زيادة .

• والعلماء يفرقون بين الزيادة مع اتحاد المخرج والزيادة مع اتحاد المخرج / اختلاف المخارج .

• وأحياناً العلماء يشاركون في شرط الزيادة للعمل مع اتفاق شيخين حديث أهل ، مثل حديث (إن الحمد والنعمة لك والملك) في حديث عائشة وصححت من رسول الله - صلى الله عليه وسلم - والنزاع في شعبة للأعمش وكان أحمد الزيادة (والملك لا إله إلا الله) في حديث عائشة وأثبتها حديث ابن عمر .

• ولا يشترط لرد الزيادة كذا مشايخ ؛ لأن النزاع في اضافتها للشيخ لا تقدم فقد تكون صحيحة ، وسيأتي عليه الجدليل .

[الأسئلة]

(١) ما العلاقة بين الشاذ وزيادة الثقة ؟

(٢) هل يلزم مخالفة الجماعة لتعرف الزيادة ؟

• الثقة : تحمل معاني كثيرة أصبحاً يطلقونه على العدل وأحياناً على الضبط وأحياناً عليهما معاً .

• قاعدة : كل من لا يقبل تعديله ، لا تقبل زيادته .

• والعجب من الفقهاء الذين يقبلون زيادة الثقة مطلقاً ويعتمدون على المحدثين في التوثيق ، وإذا وثق المحدثون على الراوي بأنه ثقة تركت من روايته .

• سأل ابن أكنيد يحيى بن معين عن حديث لمنير الكوفي ، فقال : ليس به بأس . فقال : إنه يأتينا بأحاديث غرائب ، فقال عدة أحاديث ، فقال : إن كان الشيخ حدث بهذا فقد كذب ، وإلا فإنما رأيت حديث الشيخ مستقيماً .

• سأل الأجري أبا داود عن (حماد بن محمد الثقفي) وقد ضعف ابن معين ، فقال : حدثنا عنه عدة أحاديث مستقيمة . فقال الأجري عن حديث (إياكم والزنى) فقال : ما حدث بهذا ثقة .

[الأسئلة]

١) ما صفة الثقة التي تقبل روايته وزيادته ؟
٢) ما العلاقة بين الزيادة وعلم الجرح والتعديل ؟

• ومعنى العلة يدور حول القدح في الرواية، وبعضهم يخص ذلك القدح بما خفي منه وقد ينص على تسمية ذلك سواء كان قادحاً أو جلياً أشار له الحاكم.

• الشاذ والمعلول: وهما متغايران عند طائفة فالمعلول يستدل عليه بالخلاف فيه، والشاذ بالتفرد من الثقة من لا يحتمل التفرد منه.

• وقول العلماء: ليس له علة أو لا أعرف له علة، معناه: لا أصل له. * ويستدل بذلك على قول (منكر، ليس له علة) أي ليس له طرق أخرى تدل على المخالفة.

تم بحمد الله تعالى وتوفيقه وعونه
يوم الأربعاء ١٦ محرم ١٤٢٥هـ
الموافق يوم ٠٥/١١/٢٠١٢م